

## انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994

أ/ فلة عاشور

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
جامعة بسكرة

### Résumé:

Le choix de libéralisation commerciale et la transition vers une économie de marché, depuis le milieu des années 80 a mis l'économie algérienne donc devant deux possibilités: D'avoir mis en évidence les problèmes de spécialisation productive et de compétitivité structurelle de l'Algérie, ou d'avoir des effets irrévocable sur le tissu industriel national en raison de la faible compétitivité.

Quelles sont les effets des changements de politiques commerciales sur le volume, le type et la direction du commerce extérieur de l'Algérie?

### الملخص:

إن خيار الانفتاح التجاري والتحول نحو اقتصاد السوق بالنسبة للجزائر بداية من سنوات الثمانينات جعل الاقتصاد الجزائري يواجه أحد احتمالين: إما كشف عيوب ونقائص الجهاز الإنتاجي الجزائري، وإما القضاء على هذا الجهاز الإنتاجي بسبب ضعف قدرته على المنافسة.

فما هي التغيرات التي عرفت أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي؟ وما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية؟ وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإقليمي؟

## مقدمة

تأخذ السياسة التجارية بعدا أكثر أهمية شيئا فشيئا، لأنها تعبر عن مجموع الأدوات التي من شأنها التأثير على حجم و اتجاه صادراتها و وارداتها. وقد تكون السياسة التجارية إما تحريرية انفتاحية، وإما حمائية، وإما إستراتيجية، فهذه الأخيرة كما يصفها **Paul Krugman** هي واقع بين التحرير و الحماية، و يشير هذا المصطلح إلى أن الدولة عليها أن توازن بين أهدافها و بين الأدوات التي تريد بها تحقيق هذه الأهداف، على أن تحدد أو تحاول حصر النتائج السلبية الممكن نشوءها عند تطبيق أحد هذه الأدوات.

ومن ذلك نطرح إشكاليتنا من خلال السؤال الهام التالي: ما هي التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي؟ وما هي انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية؟ وخصوصا فيما يتعلق بالتبادل التجاري الإقليمي؟

حيث وضعنا فرضيتين أساسيتين للدراسة:

- عملت السياسة التجارية المتبعة على تكثيف الواردات الاستهلاكية.
- تحرير التجارة ينشط الإنتاج المحلي من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

أولا. تطور أدوات السياسة التجارية في الجزائر قبل 1994:

يلخص الجدول التالي أهم الأدوات التي يمكن للسياسة أن تستخدمها للتأثير على التجارة الخارجية:

الجدول(01): تصنيف أدوات السياسة التجارية.<sup>أ</sup>

الأدوات التي تؤثر على الواردات.	الآليات المؤثرة على الصادرات.
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرسوم الجمركية.</li> <li>- الحصص: <b>les contingents</b>.</li> <li>- القيود الطوعية على الصادرات: <b>(RVE)</b></li> <li>- الاتفاقيات السلعية الدولية.</li> <li>- اتحادات المنتجين الدولية.</li> <li>- ميكانيزم المحتوى المحلي <b>mécanisme de contenu local</b> "أو قاعدة المنشأ".</li> <li>- الإغراق: <b>le dumping</b>.</li> <li>- آليات الربط <b>Le Mécanisme de liaison</b>.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الرسوم على الصادرات.</li> <li>- نظام الحصص و رخص التصدير.</li> <li>- دعم الصادرات.</li> </ul>

وفيما يتعلق بالسياسة التجارية الجزائرية منذ الاستقلال وقبل 1994، فقد كانت تحاول أن تحقق الأهداف التالية:

- ✓ حماية المنتج الوطني.
  - ✓ ضمان تمويل المؤسسات الإنتاجية الوطنية بكل ما يلزمها من واردات.
  - ✓ تقوية الموقف التفاوضي الجزائري في الاستيراد والتصدير.
- وهذا ما كانت تعكسه وتعبّر عنه مختلف أدوات السياسة التجارية في تلك الفترة:
1. الرسوم الجمركية:

كانت الجزائر تميز في الرسوم الجمركية حسب المنشأ بين: تعريفية مخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من خط القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريفية جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريفية جمركية عادية لبقية دول العالم. ولاحقا في 1968 تم إضافة تعريفية جمركية خاصة بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

أما حسب طبيعة السلعة: فإن أول تعريفية جمركية سنة 1963 ميزت بين السلع التجهيزية والمواد الأولية 10%، السلع النصف مصنعة 5-20 %، السلع النهائية 15-50%.<sup>ii</sup>

فيما بعد ومع بداية السبعينات تم تغيير نظام الرسوم الجمركية، حيث فرضت رسوم جمركية على كل من: السلع الكمالية بمعدلات بين: المعدل المرتفع 40%، 70%،

100%، السلع الوسيطة بثلاث معدلات أيضا: المعدل المخفض 10%، العادي 25%، المرتفع 40%، أما سلع التجهيز والمنتجات الصيدلانية فتتمتع بالإعفاء للبعض منها وبرسوم جمركية جد مخفضة بمعدل 3%<sup>iii</sup> وعندما تدهورت وضعية الميزانية العامة في 1986 بسبب الأزمة النفطية تم تغيير الرسوم الجمركية لتوفير موارد للخزينة، وبدلا من الستة معدلات السابقة تم وضع 19 معدل، تتراوح من 0% إلى 120% كحد أقصى بدلا من 100% في النظام السابق.<sup>iv</sup> لكن ومع بداية التسعينات سرعان ما تم تقليص تشتت معدلات الرسوم الجمركية من 19 إلى 7 معدلات فقط، حيث تتراوح من 0% إلى 60% بدلا من 120% المطبق سابقا في تعريف 1986، وتمثلت المعدلات عموما كما يلي: 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%<sup>v</sup>

## 2. تراخيص الاستيراد:

كان نظام الاستيراد في الجزائر ينقسم إلى: نظام الحظر النوعي وهو مرتبط بنوع السلعة أو ببلد المنشأ، ونظام الحظر الكمي ويعني عدم السماح بتجاوز استيراد كمية معينة من سلعة معينة. لقد مر النظام عبر عدة مراحل نلخصها فيما يلي:

### - مرحلة الرقابة والتوجيه:

- **مرحلة الاحتكار:** بشكليه احتكار المؤسسات العامة واحتكار بالتأشيرة مقابل دفع رسوم للدولة بين 1 و 5,6% من قيمة السلعة المستوردة.

- **مرحلة تخفيف الاحتكار:** حيث منحت المؤسسات الخاصة الكبرى الحق في الاحتكار الرسمي، والمؤسسات الخاصة الأخرى حق الاحتكار بالتأشيرة برسم في حدود 10% بشرط أن تستخدم وارداتها في نشاطها وليس لإعادة البيع. كما تم إلغاء الاحتكار المطلق للدولة للصادرات باستثناء بعض المواد كالمحروقات نظرا لأهميتها الإستراتيجية.

- **مرحلة الاحتكار المطلق للتجارة الخارجية** "التأميم": في بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، وتم حظر الاستيراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، وحل

كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وتم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية.<sup>vi</sup>

- **مرحلة التمهد للافتتاح:** بعد رحيل الرئيس هواري بومدين، وبشكل تدريجي سعت الجزائر إلى تحرير وإلغاء تدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، من خلال عدة إجراءات من بينها: السماح بالوساطة في إبرام عقود التجارة الخارجية في 1983، السماح للخواص باستيراد مستلزمات نشاطهم وليس لإعادة البيع في 1984، في نهاية 1984 تم توسيع قائمة البضائع التي يستطيع الخواص استيرادها دون تأشيرة احتكار، إنشاء الـ AMPEX في 1986 لدعم الصادرات، ليتم الإعلان الرسمي لإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية في 1991.

**ثانيا. تطور أدوات السياسة التجارية الجزائرية منذ 1994:**

عقب التزام الجزائر بتطبيق اتفاق التثبيت والتعديل الهيكلي بداية من 1994 حدثت الانعكاسات التالية على مستوى مختلف أدوات سياسة التجارة الخارجية للبلاد:

### 1. الرسوم الجمركية:

من خلال التزامها بتحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر وبشكل تدريجي بإجراء تغييرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، سواء من حيث عدد المعدلات (وبالتالي الفئات السلعية المختلفة التي تفرض عليها هذه المعدلات) أو من حيث الحد الأقصى لهذه المعدلات، وهذا ما تم تلخيصه في الجدول التالي:

### الجدول (04): تطور نسب الرسوم الجمركية في الجزائر منذ 1994.

القانون	قانون المالية 1995	قانون المالية 1996	قانون المالية 2001	ق.م. التكميلي 2001	قانون المالية 2003
النسب %	0, 7, 15, 25	0, 3, 5, 7, 15, 25	0, 5, 15	0, 5, 15, 25	0, 5, 15, 30
	40, 60	40, 50	25, 45	40	

المصدر: الجريدة الرسمية، [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)

وإلى جانب الرسوم الجمركية تخضع الواردات إلى رسوم أخرى أهمها:

- **الرسم على القيمة المضافة: "TVA"** وذلك بهدف تحقيق ضمان المساواة في تحمل العبء الجبائي بين السلع الأجنبية والسلع الوطنية.

- الحق المؤقت على الاستيراد: والذي تأسس عام 2001 بنسبة 60% على أن يتم تفكيكه خلال خمس سنوات بمعدل 12% سنويا ابتداء من أول جانفي 2002،<sup>vii</sup> وقد تم إلغائه نهائيا في نهاية عام 2005.<sup>viii</sup>
- الرسم الداخلي على الاستهلاك: والذي قد يصل إلى 100% يتم فرضه على التداول المحلي لسلع ومنتجات تحددها قوانين المالية،<sup>ix</sup> ونلاحظ أن المنتجات الخاضعة لهذا الرسم هي منتجات في معظمها لا تنتج محليا.

## 2. المعايير التقنية والمهنية:

بداية من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تم تقليص قائمة الواردات الخاضعة لهذه الشروط التقنية والفنية لتشمل حاليا: القمح الصلب واللين، الدقيق والسميد، حليب الاستهلاك المسحوق، المواد الصيدلانية، آلات ومعدات ضرورية للممارسة الطبية والجراحية.<sup>x</sup>

## 3. نظام التراخيص والحظر:

منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تم إلغاء قائمة السلع المحظور استيرادها تدريجيا،<sup>xi</sup> ويظهر بشككين: حظر خاص<sup>xii</sup> وحضر عام.<sup>xiii</sup>

## 4. صندوق دعم الصادرات: (FSPE)

تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

## 5. الإجراءات الحمائية:

أهم الإجراءات الحمائية المتبعة لحماية الإنتاج الوطني تتمثل في:

- ✓ تدابير مكافحة الإغراق.<sup>xiv</sup>\*
- ✓ الحق التعويضي (خاص بالمنتجين الوطنيين المتضررين من منافسة واردات مدعمة في بلد المنشأ)\*\*

وفي كلتا الحالتين يعطي القانون الحق للسلطات الجزائرية المعنية أن تفرض:

- ✓ الحق ضد الإغراق المؤقت: وهو عبارة عن تعويض أو كفالة نقدية.
- ✓ التعهد برفع الأسعار: سواء من طرف المنتج أو من طرف بلد المنشأ.

**6. الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:**

فيما يتعلق بالجزائر يمكننا الحديث في هذه النقطة عن ثلاث توجهات أساسية:

**✓ منطقة التجارة الحرة العربية:**

انضمت الجزائر في 2009 للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر،<sup>xv</sup> تميزت السياسة التجارية الجزائرية بالإعفاء الجمركي بداية من جانفي 2009 لكل المنتجات المستوردة والمصدرة بين الدول العربية الأطراف في الاتفاقية، ومن الجانب الجزائري فقد تم استثناء قائمة منتجات من الإعفاء كإجراء حمائي مبررة بأسباب صحية، اقتصادية واجتماعية.

**✓ الشراكة الأوروجزائرية:**

تم توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في فالنسيا باسبانيا في 22 أفريل 2001، ودخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، وعلى مستوى تحرير التبادل التجاري تميزت أساسا بتركيز الإعفاءات الجمركية على المنتجات الصناعية أكثر من المنتجات الزراعية، والمعروف على الاتحاد الأوروبي أساسا أنه يتبنى سياسة حمائية قوية وحادة جدا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، ومن ناحية ثانية نلاحظ أن القيود الكمية متمثلة في نظام الحصص والذي لا تطبقه الجزائر في سائر معاملاتها تم استخدامه وتوظيفه فيما يتعلق بالإعفاءات، فيشترط لكي تستفيد الواردات من الإعفاء الجمركي أن لا تتجاوز حجما معيناً، والملاحظ أيضا أن هذا القيد الكمي تم تطبيقه على المنتجات الزراعية فقط، وتم استثناء المنتجات الصناعية.

**✓ المنظمة العالمية للتجارة:**

قدمت الجزائر أول طلب لها للانضمام عام 1987، وهذا يعني أنها أرادت الاندماج في الاقتصاد العالمي حتى قبل أن تضرب المديونية عصب الاقتصاد وتهدد كل المؤشرات الاقتصادية، أي قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، واستمرت المفاوضات الجزائرية بخصوص طلب الانضمام نظريا حوالي 22 سنة، ولكنها لم تبدأ فعليا إلا في 2001، أجابت من خلالها الجزائر ضمن 10 جولات مفاوضات على 1600 سؤال، حيث تقلصت إشكالات الانضمام تدريجيا لتصل إلى حوالي 8 محاور في نهاية سنة 2009،<sup>xvi</sup> تنقسم إلى مجموعتين: **مجموعة أولى:** تتعلق بالسيادة الوطنية وتؤكد الحكومة على عدم تقديم أي تنازل بشأنها، كما أعلنت وزارة التجارة في بداية سنة 2010، و**مجموعة ثانية:**

تتعلق بعجز النظام على مستوى تشريعي وقني وكذا من حيث صعوبة تأقلم المجتمع الجزائري.

وفيما يلي بعض التفاصيل في أهم النقاط محل الخلاف:

1. **توحيد أسعار الغاز** يفسر الموقف الأوروبي الأكثر تعرضا لهذا البند، بأن الإنتاج الجزائري يستفيد من فرص حصوله على مصادر الطاقة محليا بأسعار أقل وبالتالي يرفع هذا من الميزة التنافسية السعرية وتفقد المؤسسات الأوروبية فرصها في السوق العالمي بسبب هذه الازدواجية، أما الموقف الجزائري فيؤكد من خلال تصريحات الوزير السابق شكيب خليل بأن هذه الأسعار ليست مدعومة بل هي تعكس كل تكاليف الإنتاج والتسويق، وأن من حق الجزائريين الحصول على مزايا أنتجت الاحتياطات الضخمة التي تمتلكها الجزائر من مصادر الطاقة الهامة،<sup>xvii</sup> فمن حق المنتجين الجزائريين الاستفادة من الميزة النسبية حالهم حال كل المنتجين في كل الدول كما تتضمن أفكار المدارس الاقتصادية العديدة التي دافعت عن حرية التجارة، وما على المنتجين الأوروبيين المنزعجين إلا القدوم للإنتاج محليا في الجزائر .

ولكن ومن وجهة نظرنا، وبالنظر لأن حوالي 80 % من سوق الغاز في الجزائر أوروبي،<sup>xviii</sup> فالاتحاد الأوروبي لا يجد مشكلة في ازدواجية التسعير ولكنه يجد مشكلة في البيع في السوق المحلية بأقل من الأسعار الدولية.

ومع ذلك ومع تأكيدنا على حق الجزائر في هذا البند، فهذا لا يحل مشكلة الجزائر لأن هذه المصادر غير متجددة، وأن الاعتماد عليها يجعل الجزائر تستمر في التخبط في مشاكلها وهي الانحصار داخل بوتقة الموارد الهيدروكربونية.<sup>xix</sup>

2. **الرسم على القيمة المضافة** والرسم الداخلي على الاستهلاك، حيث تم اعتبارها على أنها تشكل إزدواجاً ضريبياً إضافة للرسوم الجمركية المفروضة عند دخول المنتجات، ومع ذلك ففرنسا وهي أهم عضو في الاتحاد الأوروبي تقوم بفرض رسوم على الاستهلاك الداخلي على وارداتها من منتجات الطاقة مثل TIC، TICGN.<sup>xx</sup>

فالأمر سيان، تفرض فرنسا رسوماً إضافية على صادراتها كما نفرض نحن رسوماً إضافية على صادراتهم.



3. المساعدات التي تمنحها الدولة للصادرات خارج المحروقات: حيث تم مطالبة الجزائر بإلغاء هذا الدعم والإبقاء على دعم المنتجات الفلاحية فقط.<sup>xxi</sup>
4. الإجراءات الصحية والعراقيل التقنية: تم مطالبة الجزائر بإلغاء ما تم تسميته بالعراقيل التقنية والأمر متعلق ببعض أنواع التصريح المسبق لاستيراد بعض المواد التي لها آثار صحية سلبية، وفي الإطار نفسه تم المطالبة بالسماح بدخول السيارات القديمة للسوق المحلية.
5. حقوق التسويق والنشاط التجاري: وتم التركيز على المطالبة بمنح الأجانب ممارسة النشاط التجاري بسجلات أجنبية.

ثالثا. انعكاسات تطور السياسة التجارية على التجارة الخارجية الجزائرية:

يوضح الجدول التالي تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر منذ 1994: (الجدول(01): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر بين 1994-2010.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	1999	1994	
27,1	22,5	19,6	17,6	19,2	21,4	20,0	21,2	18,8	23,1	معامل التبعية
120,8	205,6	229,3	264,6	233,4	177,8	181,6	156,9	137,6	95,4	معدل التغطية
29,9	34,4	32,3	32,1	32,1	29,8	28,1	27,2	22,3	22,6	معدل الانفتاح
32,8	46,3	45,0	46,7	44,9	38,1	36,2	33,3	25,9	22,0	معدل الصادرات
										نسبة الرسوم الجمركية
6,2	6,7	7,3	7,6	9,9	10,6	13,7	13,4	13,1	14,1	

المصدر: إحصائيات FMI، وزارة التجارة، مديرية التجارة، بنك الجزائر.

وفي حين تظهر المؤشرات التحسن ولو الطفيف لأداء التجارة الخارجية، فإن كل هذه المؤشرات تتبع تطور صادرات المحروقات، وبالتالي سعر النفط في السوق الدولية، فيمكن على سبيل المثال أن نلاحظ التحسن الشديد لمؤشر التغطية في 2006، حيث بلغ المؤشر قيمة 264.6% في الوقت الذي كان معدل نمو الصادرات يقدر بحوالي 17% مقابل معدل نمو متواضع للواردات قدر بحوالي 3%، التدهور الشديد في قيمة المؤشر في 1995 مثلا، يعود سببه إلى أن معدل نمو الصادرات كان حوالي 53,68% مقابل معدل مقارب جدا للواردات 50.87%.

وفي حين يبدو أن مؤشر التبعية للتموين من العالم الخارجي في تحسن ولو كان طفيفا فإن الأمر مرتبط بزيادة التبعية للعالم الخارجي فيما يتعلق بتزويده بالنفط ومشتقاته.

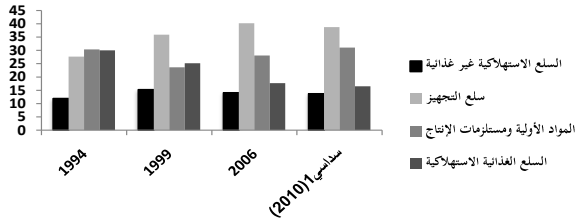
ومن جهته يعبر مؤشر الانفتاح المستخدم عن الارتباط بتطور حجم الصادرات بشكل أكبر من ارتباطه أو تعبيره عن الواردات، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ الشذوذ عن هذه القاعدة خلال السنوات: 1996، 2002، 2004. ففي سنة 2004-مثلا-التحسن الطفيف في مؤشر الانفتاح من 28.1% إلى 29.8% بسبب معدل النمو الملحوظ في حجم الواردات بمعدل 25.48% مقابل تراجع معدل نمو الصادرات في هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية.

### 1. تطور الواردات الجزائرية:

تسيطر سلع التجهيز ومن ثم المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الوطني على الواردات الجزائرية خلال الفترة الأخيرة، وخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2010، ومن ثم السلع الاستهلاكية الغذائية وأخيرا السلع الاستهلاكية الأخرى، بعد أن كانت الواردات الجزائرية في بداية التسعينات تسيطر عليها السلع الاستهلاكية الغذائية.

الشكل البياني(01): تطور الأهمية النسبية للواردات حسب السلع بين 1994-

2010. xxii



ومن بين السلع التي تضمها كل مجموعة تسيطر الأدوية والسيارات السياحية على الواردات من السلع الاستهلاكية، كما تسيطر الواردات من الحبوب وأنواع الدقيق، الحليب ومشتقاته والسكر على الواردات من المواد الغذائية، في حين تسيطر وسائل نقل الأشخاص والتوربينات على واردات التجهيز.

وفيما يتعلق بالتغيرات الأخيرة على مستوى الواردات، فإن إجمالي الواردات الجزائرية حقق تراجعا جد ملحوظ بمعدل -6.79% خلال السداسي الأول من 2010، حيث

انخفضت واردات السيارات السياحية مثلا بمعدل -25%، الأدوية -12.48%، الحليب ومشتقاته -38.97%، الثلاجات والمجمدات -18.94%.....الخ<sup>xxiii</sup>

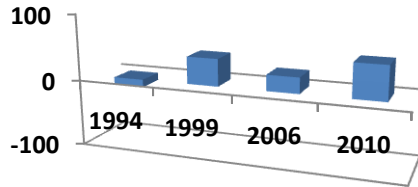
يزود الاتحاد الأوروبي الجزائر بحوالي 55% من وارداتها، حيث تعتبر فرنسا تليها كل من إيطاليا وألمانيا أهم المومنين للجزائر ضمن الاتحاد الأوروبي، أما إذا تحدثنا عن دول الترتيب يتغير نوعا ما كما يلي: فرنسا، الصين، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، تركيا والو.م.أ.

## 2. تطور الصادرات الجزائرية:

تسيطر وبدون شك الصادرات النفطية على إجمالي صادرات الجزائر بحوالي 97% بينما تمثل الصادرات خارج المحروقات النسبة الضعيفة المتبقية، يتقاسمها على الترتيب كل من: المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، وبنسب ضئيلة جدا كل من: السلع الاستهلاكية و سلع التجهيز الصناعية.

الشكل البياني(03): تطور معدلات نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

بين 1994-2010.



وبينما حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات في بداية التسعينات تراجعا، حققت معدلات نمو موجبة هامة وخاصة خلال السداسي الأول لسنة 2010 حيث حققت معدل نمو يقدر بحوالي 50% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2009.

ويعود هذا التحسن حقيقة للنمو الحاد جدا في صادرات السلع نصف المصنعة، بينما حققت صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية تراجعا جد ملحوظ خلال السداسي الأول من 2010 بمعدلات: -48%، -65% على التوالي.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين فإن الاتحاد الأوروبي كما في حالة الواردات يعتبر الشريك الأساسي، فهو يستوعب حوالي 57.84% من الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول من سنة 2010، وبالتحديد فإن إيطاليا، اسبانيا، فرنسا على الترتيب أهم

زبائن الجزائر. أما خارج الاتحاد الأوروبي فإن الصادرات نحو الو.م.أ تمثل حوالي 20 % من إجمالي صادرات الجزائر، تليها تركيا بحوالي 4.36%.

### 3. التجارة الجزائرية-العربية في ظل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية:

وتمثل الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية نسبة ضئيلة جدا، فقبل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة كانت الصادرات الجزائرية تمثل حوالي 3% متضمنة الصادرات لدول المغرب العربي، حيث تمثل الصادرات الجزائرية لهذه الدول على حدى نسبة جد متواضعة: 1%. وبرغم تواضع الحصيلة إلا أن كل من مصر تليها المغرب ومن ثم تونس تعتبر الدول العربية الأكثر استيعابا لصادرات الجزائر.

وعلى العموم فقد نتج عن انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر زيادة الواردات الجزائرية بنسبة 28.2% مقابل تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 63%، وهذا ما يعني أن الجزائر في الأجل القصير لم تستفد من الاتفاقية فهي قد سهلت دخول المنتجات العربية إليها، في حين لم تجد تحسنا في حصتها في السوق العربية، وهذا دليل على ضعف المنتجات.<sup>xxiv</sup> أما بالنسبة للواردات اتجه الدول العربية فهي لم تتعدى مجتمعة وفي أحسن الأحوال 4% من إجمالي واردات الجزائر، حيث يعود النصيب الأضعف للغاية لدول المغرب العربي، والتي لم يتعدى نصيبها من الواردات 1% بعد 1994، أغلبها منتجات نصف مصنعة، والملاحظة الهامة هي أن نصيب الدول العربية من الواردات قد تراجع خلال التسعينات وخلال الفترة الأخيرة تحديدا ومنذ توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا على الرغم من أن حجم الواردات قد تزايد بالقيم الإسمية بمعدل 28.2% وهذا يعني أن الواردات من الدول الأخرى قد تزايدت بمعدلات أسرع وأعلى.<sup>xxv</sup>

### خامسا. النتائج الأساسية:

1. أهم السلع التي تستوردها الجزائر هي سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، وفي الفترة الأخيرة سجلت واردات السلع الاستهلاكية خاصة تراجع ملحوظ انعكاسا لمجموعة الإجراءات المتخذة حديثا في الجزائر لترشيد الواردات أو الحد منها، كقرار منع منح القروض الاستهلاكية وما ترتب عنه من تراجع جد ملحوظ في الواردات من السيارات السياحية.
2. على مستوى جهود التعاون وتحرير التبادل التجاري الإقليمي للجزائر:

- مع الاتحاد الأوروبي: حيث كان ولا زال الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر، وبالتحديد في جانب الواردات: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، وفي جانب الصادرات: إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، وبدلا من يؤدي الاتفاق لتدعيم الاتحاد الأوروبي لموقف الجزائر في مفاوضات OMC حدث العكس.

- مع الدول العربية ودول المغرب العربي: لم تؤت الجهود العديدة والحيثية ثمارا إيجابية وخاصة بالنسبة للجانب الجزائري، فالتبادل التجاري الجزائري العربي ضعيف جدا، والأثر الأولي لانضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل التجاري الحر هو زيادة الواردات من المنطقة وتراجع حجم الصادرات إليها. كما أن هذا التبادل التجاري خارج قطاع المحروقات ظل محصورا في المنتجات نصف المصنعة.

3. إن مؤشرات التجارة الخارجية عموما توضح بأن الواردات الجزائرية أساسا مرتبط أساسا بمدخيل النفط، فالواردات حقيقة مرتبطة بالإنفاق الحكومي، وهذا الأخير مرتبط أساسا بمقدار الإيرادات الضريبية على صادرات ومبيعات النفط ومشتقاته، وهذا ما يخلق نمودجا اقتصاديا يناقض نموذج التصنيع،<sup>xxvi</sup> والذي تقوم على أسسه التنمية الاقتصادية.

5. الجزائر وفي ظل انفتاح تدريجي وحذر للسوق المحلية، وفي ظل مختلف أشكال دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وخلال مدة طويلة نسبيا لم تحقق النمو المناسب لهذه الصادرات، ولا حققت قطاعا خاصا منتجا يعبر عن مستوى الموارد المتاحة، فماذا سيحدث لو التزمت الجزائر بشروط المنظمة وألغت مختلف أشكال الدعم المقدمة للمنتج الوطني؟

- <sup>i</sup> موردخاي كريانيين، الاقتصاد الدولي، تعريب: محمد ابراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ، 2007، ص. 92-154.
- <sup>ii</sup> الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة في 23/10/1963، ص. 180.
- <sup>iii</sup> الأمر 68-72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972، يتضمن قانون المالية لعام 1973، الجريدة الرسمية: العدد 29، 104-12-1972.
- <sup>iv</sup> المعدلات 0 % ، 3 % ، 5 % ، 10 % ، 15 % ، 20 % ، 25 % ، 30 % ، 35 % ، 40 % ، 45% ، 50 % ، 55 % ، 60% ، 70 % ، 80 % ، 90 % ، 100 % ، 110 % ، 120 % قانون رقم 86-08 يتضمن قانون المالية التكميلي عام 1986، الجريدة الرسمية: العدد 26، بتاريخ: 25 جوان 1986.
- <sup>v</sup> بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2002 – 2003، ص. 449.
- <sup>vi</sup> القانون 02/78 المؤرخ في 11-2-1978 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية: العدد 7، بتاريخ 14-2-1978.
- <sup>vii</sup> قانون رقم 01-12 مؤرخ في 19 يوليو 2001، يتضمن قانون المالية التكميلي لعام 2001، الجريدة الرسمية: العدد 38، المؤرخ في 21 يوليو 2001.
- <sup>viii</sup> مداخلة حول التجارة الخارجية، المؤتمر العاشر لإتحاد رجال الأعمال العرب، الجزائر من 18 إلى 21 نوفمبر 2006.
- <sup>ix</sup> انظر قوانين المالية.
- <sup>x</sup> القرار المؤرخ في 28 ديسمبر 1994 والذي يلغي ويعدل القرار المؤرخ في 30 ماي 1994.
- <sup>xi</sup> انظر: قانون رقم 03-13 مؤرخ في 29 شعبان عام 1424 الموافق 25 أكتوبر سنة 2003، يتضمن القواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها. جريدة رقم 64
- <sup>xii</sup> قرار مؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2008 ، يتعلق بمنع استيراد المواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري، جريدة عدد 70: 14-12-2008.
- <sup>xiii</sup> قانون رقم 07-12 مؤرخ في 30-12-2007 يتضمن قانون المالية لسنة 2008.
- <sup>xiv</sup> مرسوم تنفيذي رقم 05-222 مؤرخ في 22 يونيو 2005، يحدد شروط تنفيذ الحق ضد الإغراق وكيفيةاته، www.mincommerce.gov.dz، جوان 2010.

\* لا يعتبر إغراقا في الجزائر إذا كان هامش الإغراق أقل من 2% من سعر التصدير، وإذا كان حجم المنتجات محل الإغراق لا يتعدى 3% من واردات المنتجات المماثلة، إلا إذا كانت البلدان التي تساهم كل على حدا بأقل من 3% تفوق حصصها معا 7%، كما يجب لاعتبار البيع بالإغراق أن تحدث عملية بيع أكثر من 20% من المنتجات المعنية في مدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة.

\*\* يعتبر دعما في الجزائر كل شكل من أشكال دعم السلطات للمداخل والأسعار، كل مساهمة مالية من السلطات العمومية، التخلي عن مداخل عمومية تكون عادة مستحقة التحصيل (الإعفاء الضريبي مثلا)، تقديم السلطات العمومية أو شراءها سلعا وخدمات بمقابل لا يتناسب مع شروط السوق في البلد المصدر.

<sup>xv</sup> المنشور رقم 1769 م ع ج/أخ/م 400 المؤرخ في 03 ديسمبر 2008.

<sup>xvi</sup> Samira Imadalou, **Adhésion de l'Algérie à l'OMC - Pas de concessions au détriment de l'économie nationale**, 7 Avril 2009, allafrica.com,

<sup>xvii</sup> الجزائر ترفض طلب المنظمة العالمية للتجارة رفع أسعار الغاز محليا، الاقتصاد والأعمال، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

<sup>xviii</sup> Mehdi ABBAS, **l'accession à l'OMC, Pierre Blanc, Souveraineté économique**

4-115.1 **et réformes en Algérie**, Editions L'Harmattan, 2010, p.1

.15<sup>xix</sup> Mehdi ABBAS, op.cit, p.1

<sup>xx</sup>TIC:La taxe intérieure de consommation sur les produits énergétiques, TICGN:

La taxe intérieure de consommation sur le gaz naturel [www.douane.gouv.fr](http://www.douane.gouv.fr),

juin2010.

<sup>xxi</sup> تصريح الوزير السابق الهاشمي جعيوب، بتاريخ 11-2-2010، موقع وزارة الشؤون الخارجية

الجزائرية، [http://193.194.78.233/ma\\_fr/](http://193.194.78.233/ma_fr/) juin2010، خلال جوان 2010.

. - [www.douane.dz](http://www.douane.dz) <sup>xxii</sup> - [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

<sup>xxiii</sup> [www.douane.dz](http://www.douane.dz)

<sup>xxiv</sup>الصادرات الجزائرية خ.ق.م اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009-،

[www.algex.dz](http://www.algex.dz)

<sup>xxv</sup>الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر-السداسي الأول 2009-،

[www.algex.dz](http://www.algex.dz)

<sup>xxvi</sup> Mehdi ABBAS, op.cit, p.112.